



أعلنت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد"، الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، خلال مؤتمر صحفي في مركز الجمعية، حصول لبنان على معدل 100/28 على مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 الصادر عن "منظمة الشفافية الدولية".

والقى كلمة الجمعية، نائب رئيسها مصباح مجذوب، في حضور الإعلاميين والنائب غسان مخيبر، ومستشار وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد وديع عقل والوزير السابق ناصر الصعيدي، إضافة إلى رئيس الجمعية بدري المعوشي، والمدير التنفيذي داني حداد، وأعضاء مجلس إدارة الجمعية.

وبحسب المؤشر فقد "تراجع لبنان إلى المرتبة 143 عالمياً من أصل 180 دولة يقيسها المؤشر، مقارنة بمرتبة 136 لعام 2016 من أصل 176 دولة. وعلى المستوى الإقليمي حل لبنان في المرتبة 13 من أصل 21 دولة عربية شملها المؤشر.

وعلى المستوى العالمي احتلت نيوزلندا المرتبة الأولى بنتيجة 100/89 والدانمارك المرتبة الثانية بنتيجة 100/88. وعربياً احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنتيجة 100/71 وقطر المرتبة الثانية بنتيجة 100/63، أما الصومال احتلت المرتبة الأخيرة عربياً وعالمياً بنتيجة 100/9. وتصدر الإشارة إلى أن المعدل العالمي بلغ 100/43.

أن مؤشر مدركات الفساد يقيس مدى إدراك المجتمع للفساد في القطاع العام. لذا تعتمد منظمة الشفافية الدولية على مراجعة الكثير من المؤشرات من مراجع مختلفة، والتي بلغ عددها بالنسبة إلى لبنان سبعة. ويمنح المؤشر نتيجة من صفر إلى 100 نقطة، فكلما اقتربت الدولة من نتيجة صفر عكس ذلك ارتفاعاً في مستوى الفساد لديها والعكس صحيح.

وتابع: "حافظ لبنان على علامة 100/28 المتدنية خلال السنوات الخمس الأخيرة. وعلى رغم إقرار ثلاثة قوانين رئيسية عام 2017 تعزز الشفافية، أبرزها قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، قانون انتخابات جديد وفق النظام الانتخابي النسبي واعتماد الصوت التفضيلي والحاصل الانتخابي، وقانون الموازنة العامة للمرة الأولى منذ العام 2005، إضافة إلى انضمام لبنان إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية، فقد تأثرت هذه الخطوات الإصلاحية بالكثير من الشوائب أدت إلى انخفاض الثقة في إمكان تطبيقها الفعلي."

أضاف: "على رغم إقرار قانون الحق في الوصول إلى المعلومات لم تعتمد معظم الإدارات العامة والبلديات إلى النشر التلقائي للمعلومات ولم تعين موظفاً لتلقي طلبات واستفسارات المواطنين. بينما الموازنة العامة للعام 2018 تأخر إقرارها مرة جديدة وتم العودة إلى اعتماد القاعدة الإثنيتي عشرية في الصرف من دون إقرار قطع الحساب منذ 2004 ما يخالف مبدأ الشفافية المالية ويناقض حق المواطنين بمعرفة سبل حصول الإنفاق وقيمة الواردات الحقيقية التي تمت جبايتها."

وبحسب المؤشر "يعاني نظام النزاهة اللبناني وفق نتائج التقييم الذي تعدده الجمعية من شوائب عدة، أدت إلى إضعاف أطر الرقابة وانعدام المحاسبة أبرزها: محدودية الصلاحيات التي يملكها وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد، غياب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، عدم فاعلية قانون الإثراء غير المشروع، ضعف الهيئات الرقابية الأربعة الأساسية، ضعف الرقابة التي يمارسها المجلس النيابي على الأداء الحكومي، عدم اعتماد نظام الجلسات العلنية للمجلس النيابي، عدم تطوير نظام المناقصات العامة، و بروز التعاقد في الإدارة الذي يأخذ الطابع السياسي والانتخابي."

وسجل أن "اللبنانيين يعانون من نقص حاد في تقديم الخدمات العامة. فعلى سبيل المثال الكهرباء، ما زالت الدولة عاجزة عن تقديمها في شكل مستدام وعلى وقف الإهدار الذي بلغ المليارات عبر السنين. أما سرعة الإنترنت فهي من الأسوأ عالمياً وفق "المؤشر العالمي لسرعة الإنترنت" بعد ما حل لبنان في المركز 131 عالمياً من أصل 133 دولة. بينما غياب ضمان الشيوخة والبطاقة الصحية التي يستفيد منها جميع المواطنين، تبقى من الحاجيات الأساسية التي يحرم منها اللبنانيون. كما أدى عدم إيجاد حل مستدام لازمة النفايات إلى ردم المكبات البحرية والبرية وتوسيعها، وإلى تلوث المياه في شكل خاص والبيئة في شكل عام، بعد إنتشار المكبات العشوائية التي وصل عددها إلى 941 بحسب آخر دراسة أعدتها هيومن رايتس واتش."

وحذرت الجمعية من ان "عدم اقرار قانون حماية كاشفي الفساد، يفتح الباب واسعا امام التضيق على الإعلاميين والناشطين على وسائل التواصل الإجتماعي، كما يحد من شجاعة المواطنين للتبليغ عن الفساد. من هنا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني التعاون فيما بينها من اجل الضغط لاقرار هذا القانون إضافة الى القوانين التالية التي تنتظر التصويت عليها في الهيئة العامة: الإقتراح الجديد لقانون الإثراء غير المشروع، الإقتراح الجديد للتصريح عن الذمة المالية، الإقتراح الجديد لانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وفي المقابل تحث الجمعية الدولة على السهر لحسن تطبيق القوانين وتوعية المواطنين على حقوقهم وواجباتهم."

وفي الختام قدم حداد عرضا شرح فيه المنهجية التي استخدمتها منظمة الشفافية الدولية لتحديد مرتبة لبنان ومعدله في المؤشر.